مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية المجلد (05)، العدد (02)، السنة (2020)، ص7-22
ISSN : 2602-5566 EISSN : 2716-8999

التعليم بالمغرب: قطاع محوري وإشكاليات متعددة

Education in Morocco: a pivotal sector and multiple problematics

عبد العزيز عبد الصادق*[1]، زهير النامي[2]

[1] جامعة عبد المالك السعدي (المغرب)، aziz.abdessadek@gmail.com

[2] جامعة سيدي محمد ابن عبد الله (المغرب)، zouhair.ennamy@usmba.ac.ma

تاريخ الإرسال:2020/09/02 تاريخ القبول: 2020/10/07

ملخص:

تواجه المدرسة المغربية مجموعة من التحديات والمشاكل البنيوية المتراكمة منذ الاستقلال، منها على الخصوص التطور المرتفع لأعداد المتعلمين الملتحقين بالمدارس والجامعات، واستفحال ظاهرتي الهدر والانقطاع الدراسي، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية وما يواكبها من اكتظاظ في المدارس والجامعات خاصة ذات الاستقطاب المفتوح. كما أن المجتمع المغربي يعرف ارتفاع نسبة الأمية وضعف المستوى الدراسي. ساهمت كل هذه العوامل في ضعف النظام التربوي المغربي ودخلت معه المدرسية المغربية مرحلة الموت السريري، كما تعرقل مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية. للنهوض بالمدرسة والجامعة المغربية وتطويرها وتحسين أدائهما، تبنت الدولة مجموعة من المخططات والبرامج الهادفة إلى إصلاح المنظومة التربوية وإخراجها من النفق المسدود، وهذا الإصلاح بدأ منذ الاستقلال حيث سعت الدولة إلى التخلص من التبعية للمدرسة والجامعة الاستعمارية من خلال المغربة، ومنذ ذلك الحين والجهات الوصية تعمل على تطبيق مخططات إصلاحية، كان أهمها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ثم المخطط الاستعجالي، والرؤية الاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية: المدرسة المغربية؛ الإصلاح التربوي؛ الميثاق الوطني؛ المخطط الاستعجالي؛ الرؤية الاستراتيجية

Abstract

The Moroccan school encounters a lot of challenges and accumulated structural problems since independence, including a high increase in the number of students attending schools and universities , the exacerbation of dropping out of school phenomenon, weak in- frastructure and related over-crowdedness in schools and universities, especially those with open access, increased illiteracy rate as well as weak Academic level. All these factors have contributed to the weakness of the Moroccan educational system, which makes the Moroccan school entered a stage of clinical death and impede the path of the economic and social development. In order to develop Moroccan schools and universities and improve their quality, the country has adopted a set of plans and programs.Aimed at overthrowing the educational system and removing it from the blocked tunnel. This reform has started since independence, as the country has tended to get rid of dependency on colonial schools and universities through Moroconization. Since then, the trustees have been working on implementing reform plans, implementing reform plans, the most important of which was the National Charter for Education and Training, the emergency plan, as well as the strategic vision.

* المؤلف المرسل

Keywords
The Moroccan School; The Educational Reform; The National Charter; The emergency Plan; The Strategic Vision.

1- مقدمة

تتخبط المدرسة المغربية منذ عقود طويلة في أزمات ومشاكل لا حصر لها، وهي أزمات مترابطة بعضها فوق بعض بشكل بنيوي لم تنفع معها جملة المخططات والبرامج الإصلاحية التي سطرت واعتمدت منذ الاستقلال إلى اليوم، كان أبرزها ميثاق التربية والتكوين، المخطط الاستعجالي، بيداغوجية الإدماج، الرؤية الاستراتيجية، وغيرها من البرامج والمخططات، التي لم تشفع للمدرسة المغربية والمنظومة التعلمية أن تراوح مكانها بل هناك من يصرح بأن الوضع ازداد تعقيدا.

فبعد أن كانت المدرسة المغربية تنتج النخب السياسية والأطر الإدارية والمثقفين نجحت في سد الخصاص المهول بعد الاستقلال في إطار ما كان يعرف بالمغربة هذا على مستوى إنتاج الأطر، أما على المستوى الاجتماعي فقد كان المدرس ذو مكانة اجتماعية ورمزا وقدوة ومحركا للإصلاح أصبحت المدرسة المغربية معملا لإنتاج البطالة والعطالة بل يعتبرها البعض مصنع لإنتاج الأمية النظامية، وأصبح المدرس اليوم شغله الشاغل تحصيل شظف العيش، وتدهورت مكانته ووضع الاعتباري الاجتماعي، وفقدت المدرسة العمومية بذلك ثقة كل مكونات المجتمع، فبات رجال التعليم أول من ينئى بأبنائهم عن المدرسة العمومية ويلجؤون إلى التعليم الخاص، بعد أن سار التعليم قطاعا غير منتج وطبقت مخططات التقويم الهيكلي خلال الثمانيات وهي السياسة التي فرضها المؤسسات المالية الدولية وكان من بين أهم أهدافها نهج سياسية التقشف وتقليص ميزانية القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة.

يزيد التفاوت المجالي في توزيع المؤسسات التعلمية والمعاهد والجامعات والمدارس العليا ليكرس الوضعية المتأزمة التي تعرفها المنظومة التعليمية، حيث أن تركزها -المؤسسات والجامعات والمعاهد - في مجالات دون أخرى نتج عنه أولا الاختلالات والتفاوتات المجالية والاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى الاكتظاظ داخل المؤسسات الممركزة. فما هي وضعية التعليم الأساسي والجامعي بالمغرب؟ ما أبرز مظاهر أزمة المنظومة التربوية الوطنية؟ ما أهم محطات إصلاح المنظومة التربوية بالمغرب؟ وكيف السبيل إلى تجويد قطاع التربية والتكوين؟

- **فرضيات الدراسة والمنهج المعتمد:**

لتفكيك عناصر الطرح الإشكالي وفهم حيثياته انطلقنا في هذه الدراسة من خلال فرضيتين أساسيتين:

- ❖ تعاني المدرسية المغربية من عدة إكراهات وتحديات، مرتبطة بضعف البنية التحتية، وارتفاع ظاهرة الهدر والانقطاع الدراسي والاكتظاظ في المؤسسات المدرسية والجامعية؛
- ❖ مر الإصلاح التربوي بالمغرب بعدة مراحل، تميزت كل مرحلة الإصلاح بابتكار استراتيجيات جديدة دون أي تشخيص مسبق لواقع المدرسة والجامعة المغربية ما يؤدي إلى فشل أي إصلاح.

على المستوى المنهجي فنظرا لكون عناصر الدراسة مرتبطة بالتطور والتسلسل الزمني، فقد اعتمدنا المنهج الإحصائي من توظيف المعطيات الإحصائية الرسمية والتي جاءت بها التقارير الدولية والوطنية حول المدرسة المغربية منذ الاستقلال إلى اليوم، والهدف هو فهم التطور الحاصل في التعليم المغربي عل كافة المستويات (تطور عدد المتعلمين والطلبة، تطور المؤسسات المدرسية والجامعية، تطور ظاهرة الهدر

المدرسي والأمية والاكتظاظ...إلخ)، مع الاعتماد على المنهج المقارن بهدف مقارنة هذه الظواهر حسب الوسط القروي والحضري، وكذلك المقارنة بين مختلف البرامج الإصلاحية التي عرفتها المنظومة التربوية بالمغرب.

2- تشخيص و اقع التعليم بالمغرب

كشفت مجموعة من الدراسات والأبحاث والتقارير الدولية، وكذا مختلف الفاعلين التربويين بأزمة المدرسة العمومية المغربية ووصولها لمرحلة اللاعودة التي تأشر إلى نهايتها على غرار ما تحدث عنه ايفان إليتش في كتابه "نهاية المدرسة" حيث شخص وضعية المدرسة الليبرالية بأمريكا اللاتينية، إذ أوضح أن ما يميز المدرسة الليبرالية هي كونها مدرسة طبقية وغير ديمقراطية وتكرس بذلك الاستبداد وسياسة التخلف في الدول النامية وتساهم في توريث الفقر والبؤس الاجتماعي.

والدليل على أزمة المدرسة العمومية بالمغرب تراجع جودة المنظومة التربوية كما وكيفا ووظيفة، وتراجع النظام التربوي المغربي على الصعيد العالمي بصفة عامة وعلى صعيد الوطن العربي بصفة خاصة حسب التقارير الدولية. وتفتقر المدرسة المغربية العمومية إلى البنيات الأساسية والتجهيزات الضرورية، وذات مردود هزيل ونتائج مترديةٍ، وتعليم خاص همه الوحيد تسويق نفسه كتجسيد للجودة والمردودية المرتفعة والمضمونة (جميل الحمداوي، 2017، ص 67).

كشف التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2018 أن لقطاع التربية والتكوين أثرا كبيرا داخل المجتمع في ظل تزايد القلق الناجم عن فشل المدرسة العمومية في الاضطلاع بدورها كآلية للارتقاء الاجتماعي، بل بات ينظر إليها على أنها أحد العوامل المؤدية إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية، فأصبح إصلاح المنظومة التربوية ضرورة ملحة من أجل إعادة ثقة المواطنين والمواطنات في المدرسة وتفادي أن تصبح هذه الأخيرة الآلية الرئيسية لتكريس التفاوتات الاجتماعية (التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2018، ص74). فالمنظومة التعليمية في جميع أسلاكها تشكل أحد المؤشرات المعتمدة في تحديد حجم الاختلالات والتفاوتات المجالية والاجتماعية، وبعد إقرار مبدأ التعميم بذلت مجهودات كبيرة لتوفير البنيات التحتية والوسائل اللوجستيكية التي تضمن التعليم للجميع خاصة في طوره الأساسي والهدف كان تقليص نسب الأمية المرتفعة، فما هي وضعية التعليم الأساسي بالمغرب؟ وهل استطاعت الجامعة المغربية أن ترقى إلى مستوى التطلعات من خلال توفير تعليم جامعي منصف ومتاح للجميع؟

2-1- التعليم الأساسي: بين مقاربة التعميم وضعف الجودة

كان هاجس الدولة المغربية خلال الاستقلال في مجال التربية والتكوين هو بناء مدرسة مغربية وطنية، مع الحد من نسب الأمية التي كانت تنخر الجسم الوطني، ولتحقيق هذا الهدف شرعت الدولة في بلورة سياسة تعليمية تهدف إلى تعميم التمدرس والرفع من نسبه والحد من الهدر المدرسي وبالتالي القضاء على الأمية أو على الأقل الحد منها، فقد أكدت التقارير الوطنية والدولية التي شخصت وضعية التعليم في المغرب بتدهور الوضع واستمرار استفحال ظاهرة الأمية والهدر المدرسي، وضعف جودة المدرسة العمومية وتزايد الفوارق المجالية والاجتماعية، أي لم نصل بعد إلى بناء مدرسة وطنية عادلة ومنصفة وقادرة على بناء مجتمع المعرفة.

ويعد التعليم الأساسي بأسلاكه الثلاث (الابتدائي، الثانوي الإعدادي، والثانوي التأهيلي) المدخل الرئيسي لتحقيق التعميم، وبالفعل فقد تمكنت الدولة بفضل البرامج والمشاريع التي تمت بلورتها من شق

الطريق نحو تحقيق هذا الهدف لكن بأية جودة؟ معناه أن السياسة التربوية بنيت على أساس الكم لا الكيف، ما حال دون تحقيق التقدم المنشود في مؤشرات التنمية البشرية من أجل تبوء مراتب مشرفة على المستوى العالمي، فظلت المدرسة تعاني من مشكل الاكتظاظ الذي يؤدي في بعض المناطق إلى الأقسام المشتركة وما يستتبع ذلك من مشاكل في توزيع الخريطة المدرسية وتحديد عتبة النجاح واستفحال الغش المدرسي الشيء الذي ينتج عنه الضعف ثم الفشل ثم الهدر المدرسي.

وكيف ما كان الحال فقد تحققت أرقام لا بأس بها في مجال التعميم –لكن بأية جودة- فالأرقام الرسمية والإسقاطات في مجال التعليم تشير إلى تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بشكل كلي، فتتبع الإسقاطات التي جاء بها تقرير الخمسينية كانت تشير إلى أنه بالرغم من تعميم التعليم الابتدائي بشكل شامل إلى حدود موسم 2010-2011، فإن نسب استبقاء التلاميذ في المدرسة في نهاية هذا السلك لا تتعدى حوالي 66% بنسبة انقطاع مدرسي يناهز 6.2% في نفس السلك، معناه أنه وبالرغم من تجاوز العقد الأول من القرن 21 إلى حدود هذا التاريخ فإن السياسة التعليمية لم تنجح في القضاء على الهدر المدرسي خاصة في العالم القروي وتحديدا فئات الإناث، والحال أن ميثاق التربية والتعليم كان قد حث على ضرورة تجاوز عتبة 90%، نفس السيناريو أكد أن هذه الوضعية التي يوجد عليها التعليم الابتدائي سيكون لها انعكاس كبير على التعليم الثانوي الإعدادي، وكان هذا تصور يشمل إقصاء حوالي 30% من العدد الإجمالي للمسجلين في أفق 2020، على أن يزداد الوضع خطورة بالنسبة للتعليم الثانوي التأهيلي حيث قد يطال الطرد 56% من العدد الكامن للمسجلين في هذا السلك على أن تصل نسبة النجاح إلى حوالي 12%.

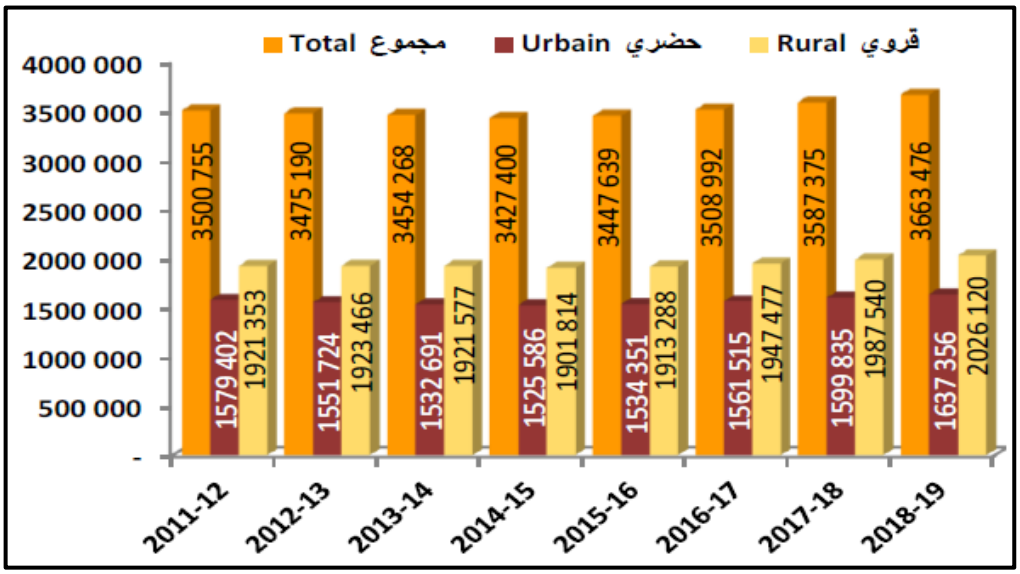

الشكل رقم 1: تطور أعداد التلاميذ التعليم الابتدائي العمومي حسب الوسط

المصدر: وزارة التربية الوطنية 2019

على مستوى التعليم الابتدائي تميزت العشرية الثانية بتطور ملحوظ في أعداد التلاميذ المسجلين في التعليم الابتدائي العمومي، حيث انتقل العدد من 3500755 خلال الموسم الدراسي 2011-2012 إلى 3663476 في الموسم الدراسي 2018-2019، تعزى هذه الزيادة إلى النمو الديمغرافي الذي عرفه المغرب خلال هذه الفترة وتزايد عدد الأطفال البالغين سن التمدرس من جهة، ومن جهة أخرى سعت الدولة إلى

الالتزام ببلوغ هدف تعميم التعليم ويظهر ذلك من خلال تقليص السن بداية المتعلمين لمشوارهم الدراسي من 7 إلى 6 سنوات.

نسجل أن هناك تفاوتا كبيرا بين الوسطين الحضري والقروي، هذا الأخير يفوق فيه عدد التلاميذ المسجلين نظيره الحضري، ففي الموسم الدراسي 2011-2012 بلغ عددهم 1921353 وانتقل إلى 202620 في موسم 2018-2019، وفي المقابل وخلال نفس الفترة بلغ عدد التلاميذ في المجال الحضري على التوالي 1579420 و1673356 تلميذا، يعزى هذا التفاوت بين الوسطين إلى أسباب ديمغرافية-اجتماعية، ديموغرافيا يتميز الهرم الديمغرافي القروي باتساع القاعدة حيث تطغى الفئات العمرية ما بين 6-12 سنة على الهرم، من جهة ومن جهة أخرى فالأسر الحضرية تنهج في الغالب سياسة تحديد النسل بمعدل طفلين لكل أسرة، كما أنها تفضل –الأسر الحضرية- تسجل أبنائهم في الطور الابتدائي في التعليم الخصوصي، هذا الأخير الذي بلغ عدد المسجلين فيه خلال الموسم 2011-2012 ما مجموعه 516.179 تلميذ وانتقل خلال موسم 2018-2019 إلى أكثر من 7 آلاف تلميذ. فالتعليم الابتدائي حقق مبدئيا هدف التعميم، لكنه يطرح إشكالية تفاوت الجودة بين الوسطين القروي والحضري، وبين القطاع العام والخاص.

وعلى غرار التطور المسجل في التعليم الابتدائي سواء العمومي أو الخصوصي، فإن التعليم الثانوي الإعدادي العمومي سجل بدوره تطورا ملحوظا مع تسجيل تفاوتات واضحة بين الوسطين الريفي والحضري، إذ يوضح الشكل أسفله أن مجموع التلاميذ المسجلين في هذا السلك في شقه العمومي انتقل من 1381107 تلميذا خلال الموسم الدراسي 2011-2012 إلى 1564913 تلميذا في موسم 2018-2019، والملاحظ وعلى خلاف التعليم الابتدائي فإن الوسط الحضري يفوق نظيره الريفي، حيث بلغ عدد المسجلين على التوالي خلال النفس الفترة الزمنية 994791 و993116 في مقابل سجل في المجال القروي 386316 و57197 تلميذا، يفسر هذا التفاوت الكبير بمجموعة من العوامل منها تركز جل المؤسسات التعلمية في المدن والمناطق شبه الحضرية ما يؤدي إلى تزايد ظاهرتي الهدر والانقطاع المدرسي في البوادي خاصة في صفوف الإناث، وضعف البنية الإيوائية في الأقسام الداخلية التي تمكن تلاميذ المجال القروي من متابعة دراستهم في الطور الإعدادي، إضافة إلى ما هو اجتماعي كالزواج المبكر ورفض بعض الأسر السماح لأبنائهم بمتابعة دراستهم خاصة الإناث. ويسجل القطاع الخاص بدوره تطورا ملحوظا في أعداد التلاميذ المسجلين في سلك، فهو بذلك قطاع شريك ويساهم في الرفع من العدد المتعلمين في السلك الإعدادي في الوسط الحضري ويستقطب بالأساس الفئات الميسورة وأبناء الطبقة المتوسطة، كما استطاع أن يقتحم في الخمس السنوات الأخيرة المجال الريفي خاصة في المراكز شبه الحضرية التي بها فئة عريضة من الموظفين والأسر القروية الميسورة.

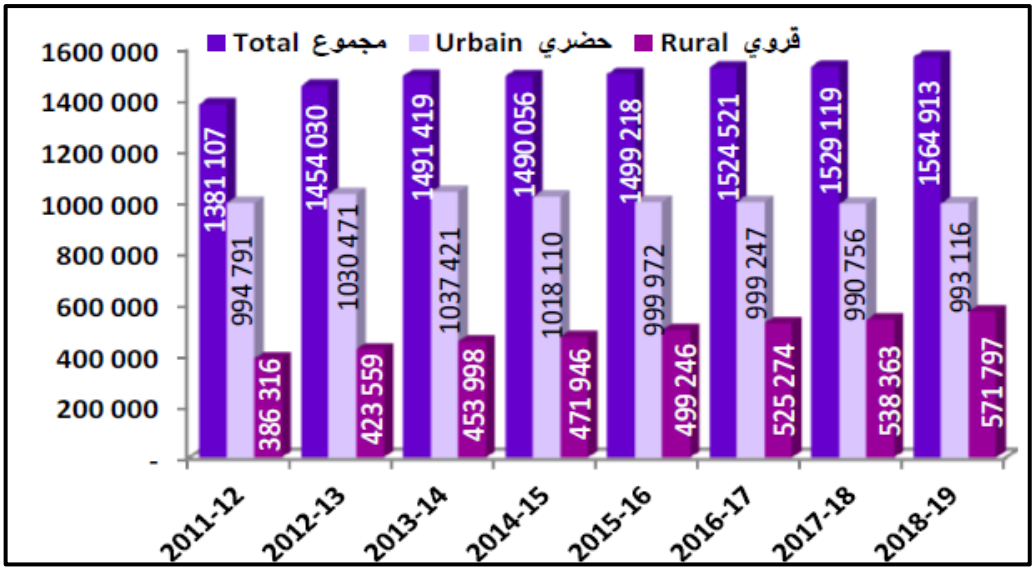

الشكل رقم 2: تطور أعداد التلاميذ المسجلين في التعليم الثانوي الإعدادي العمومي حسب الوسط

المصدر: وزارة التربية الوطنية 2019

على مستوى التعليم الثانوي التأهيلي العمومي يبرز الشكل رقم 3 أنه على خلاف التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي لم يسجل تطورا كبيرا، فبعد أن كان عدد إجمالي التلاميذ المسجلين في التعليم العمومي 879269 تلميذا خلال موسم 2011-2012 انتقل إلى 917937 تلميذا في موسم 2018-2019، يفسر هذا التزايد إلى النمو الديمغرافي وإلى سعي الجهات الوصية نحو تحقيق أهداف المخطط الاستعجالي أي الرفع من أعداد الملتحقين بالسلك الثانوي التأهيلي، بالإضافة إلى تطور البنية التحية المدرسية (تزايد عدد الثانويات التأهيلية) في العالم القروي، هذا الأخير يعرف تأخرا كبيرا مقارنة مع المجال الحضري، حيث بلغ عدد المسجلين في المدن ما مجموعه 774705 تلميذا مقابل 104564 في البوادي خلال الموسم الدراسي 2011-2012 انتقل إلى 746316 تلميذا (في المدن) و170801 تلميذا (في البوادي).

يفسر هذا التفاوت بارتفاع الكثافة السكانية وتركز المؤسسات في المجالات الحضرية، ونسجل أن معدل الزيادة القروي يفوق الحضري، يعزى ذلك إلى اهتمام الدولة بالعالم القروي في العشرية الثانية من القرن 21، من خلال توفير الخدمات والمرافق الاجتماعية بهدف تثبيت السكان في مجالاتهم ما مكن المجالات الضاحوية والمراكز شبه الحضرية والصاعدة من عدد كبير من مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي العمومي، بالإضافة إلى تغيير الذهنية المجتمعية حيث باتت الأسر تسمح لأبنائهم خاصة الإناث من متابعة دراستهم إلى ما بعد التعليم الإعدادي والثانوي، أما ضعف معدل الزيادة الحضري فيعزى إلى عاملين أساسين الأول كون القطاع الخاص يستقطب أعداد لا بأس بها من المتعلمين خاصة في المسالك/التخصصات العلمية، كما أن مؤسسات التكوين المهني والتقني باتت تعرف إقبالا ملحوظا ما ساهم في تراجع عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الثانوي التأهيلي العمومي، وانقطاع عدد كبير منهم في الجدع المشترك وأولى باكالوريا للالتحاق بالمؤسسات السالفة الذكر.

والجدير بالذكر أن التعليم الثانوي التأهيلي الخاص عرف بدوره تطورا كبيرا حيث بدأ يستقطب عددا كبيرا من المتعلمين بعد أن كان ينحصر بشكل كبير في المتعلمين بالمستويين الابتدائي والإعدادي، وبذلك انتقل عدد التلاميذ المسجلين من 35.815 تلميذا موسم 2011-2012 إلى 49.403 تلميذا خلال

الموسم الدراسي 2018-2019، مع تسجيل ارتفاع عدد الإناث المتمكنات من متابعة دراستهن في السلك الثانوي التأهيلي سواء في القطاع العام أو الخاص، ويفسر هذا المعطى بالتحولات الاجتماعية والقيم المجتمعية التي أصبحت تميز المجتمع المغربي.

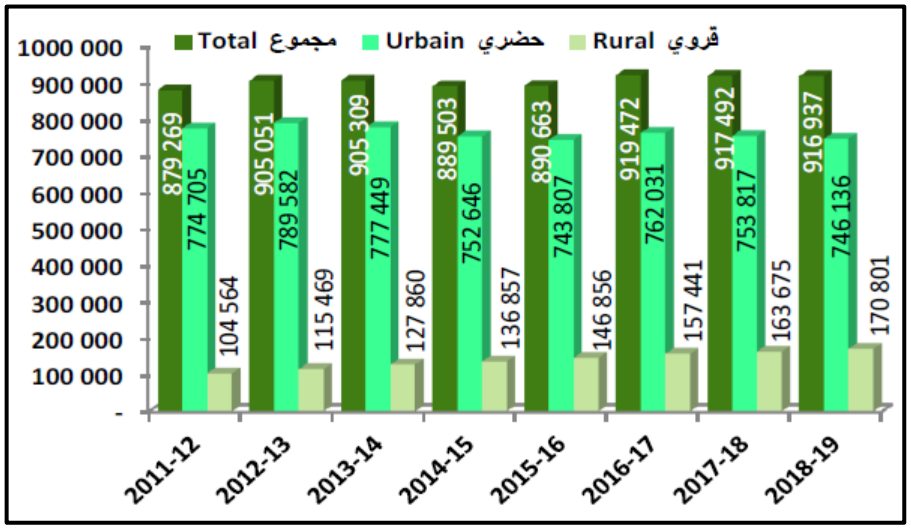

الشكل رقم 3: تطور أعداد تلاميذ التعليم الثانوي التأهيلي العمومي حسب الوسط

المصدر: وزارة التربية الوطنية 2019

2-2- التعليم العالي: استقطاب كمي متزايد ومحدودية النتائج

يشكل التعليم العالي الذي يوجد في قمة هرم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي أحد أعمدة تنمية البلاد، لأنه يحمل مشروع تكوين الشباب وإنتاج المعرفة الأكاديمية، كما أنه مطالب بالإجابة عن الأسئلة التي تطرحها الرهانات المجتمعية والتحديات الراهنة في سياق عولمة التربية والتكوين والبحث.

لقد حققت الجامعة المغربية منذ إقرار القانون 01.00 تطورا هاما بخصوص عرض التكوين، وذلك بفضل مبادرات حميدة ومجددة تجلت أساسا في التوسيع الهائل للبنيات التحتية، وهو ما يشهد عليه إحداث جامعات جديدة والانفتاح على التجارب الدولية بفعل الشراكات العديدة التي انخرط فيها العديد من الأساتذة الباحثين من أجل إقرار حركية وتبادلات الطلبة والباحثين على المستوى الدولي، وزيادة على ذلك رافق هذا المجهود مضاعفة المنح بغرض دمقرطة التعليم العالي، وقد استوجب هذه التحولات جميعها، انخراطا مستمرا المسؤولين عن هذا النظام للارتقاء بالإصلاحات وترسيخها (التعليم العالي بالمغرب: فعالية ونجاعة وتحديات، 2018، ص 5).

وبالرغم من هذه المجهودات المبذولة، فإن التعليم العالي يجد نفسه مطالبا أكثر من أي وقت مضى بالإجابة على طلب اجتماعي ملح ومتعدد، ويتجلى أهم مطلب في تأكيد الحاجة إلى عرض للتكوين الجيد يمكن خريجي الجامعات من كل المؤهلات الضرورية لمواجهة الحياة النشيطة وسوق الشغل. لذلك تمثلت المهمة الأولى للتعليم العالي في تمكين خريجي الجامعات من الكفايات التي تيسر لهم الارتقاء المجتمعي.

2-3 - التعليم العالي العمومي: من الجودة النوعية إلى التعميم الكمي

يلعب التعليم الجامعي دورا محوريا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان، وتزايدت أهميته في بناء مجتمع المعرفة المتحكم في التكنولوجيات الحديثة، والمغرب من الدول النامية التي سعت إلى تطوير وتجويد وتنويع العرض التكويني للتعليم الجامعي، فبعد الاستقلال سعت الدول إلى التقعيد للجامعة

المغربية على مبادئ أساسية وهي التعميم، التوحيد، مغربة الأطر والتعريب، ومنذ ذلك الوقت تبنت الدولة اختيارات وتوجهات عامة للسياسة التعليمية وذلك ببلورة سلسلة من الإصلاحات بدأت بتنظيم التعليم العالي الحديث بإنشاء جامعة محمد الخامس سنة 1959، مرورا بإصلاح عام 1997 بشأن النظام الأساسي للمدرسين الباحثين ونظام الدراسات العليا، وصولا إلى الميثاق الوطني للتربية والتكوين ومقتضيات القانون 01-00 بما في ذلك اعتماد الهندسة البيداغوجية LMD.

على المستوى الكمي سجل تقدما هاما في جميع مؤشرات نظام التعليم العالي، إذ شهد عدد الطلاب تطورا سريعا، الأمر الذي أدى إلى تحويل التعليم العالي المغربي من نظام نخبوي إلى نظام جماهيري، نتج عن هذا التطور نمو كبير في أعداد المؤسسات والمدرسين وتنوع كبير في التخصصات والتكوينات، إلا أن منظومة التعليم العالي لم تصل بعد إلى الهدف المنشود وهو تحقيق الجودة، خاصة في المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، وذلك لأجل تحسين المردودية الداخلية والخارجية، فالنوعية الجيدة تهم حاليا المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود وبعض المؤسسات الخاصة المعترف بها من قبل أرباب العمل (عبد العالي كعواشي، 2014، ص757).

وقد عرف عدد الطلبة المسجلين في مختلف المسالك والشعب والموزعين على الجامعات المغربية، - غير هذا التوزيع يعرف تفاوتا كبيرا بين الجامعات وبين الكليات وبين المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح وذات الاستقطاب المحدود- تطورا سريعا خلال العشرين السنة الماضية، بفضل توسع العرض الجامعي وإنشاء مؤسسات جامعية أخرى منها كليات متعددة التخصصات ما سمح للجامعة المغربية من استقطاب أعدادا هائلة من الطلبة ليس فقط داخل الوطن بل وخارجه.

لقد تطور عدد الطلبة بشكل سريع بالجامعات المغربية في الفترة ما بين 2011 و2019، حيث انتقل من 118.295 طالبا خلال الموسم الجامعي 2010-2011 إلى 213.449 سنة 2015-2016 بنسبة زيادة بلغت 8.33%، وارتفع هذا العدد خلال الموسم الجامعي 2018-2019 إلى ما مجموعه 240.152 طالبا بنسبة زيادة 14.12%، يفسر هذا الارتفاع بعوامل عدة، منها الزيادة في عدد الخرجين من المرحلة الثانوية، وتنويع العرض الجامعي المفتوح بشكل خاص، كما لعبت سياسة اللامركزية دورا محوريا في هذا التطور عبر إنشاء العديد من المؤسسات الجامعية الجديدة وتوزيعها جغرافيا، حيث أصبحت المؤسسات الجامعية منتشرة أكثر من ذي قبل فارتفع عدد المؤسسات الجامعية (الكليات والمدارس العليا) من 73 مؤسسة سنة 2000 إلى 103 سنة 2011، أي بزيادة قدرها 41% (عبد العالي كعواشي، 2014، ص 760)، فضلا عن الخيارات الواردة في سياسية التعليم، وهي حق جميع المواطنين في التعليم والمساواة بين الجنسين، ومجانية التعليم وتعميم المنح الدراسية وتطوير التعليم التقليدي، وتعزيز تدريس اللغات.

وتجدر الإشارة إلى أن صدور ظهير قانون رقم 102.75.1 بتاريخ 20 فبراير1975 الذي هم تنظيم الجامعات المغربية وربط التعليم العالي بالبحث العلمي وتكيفهما للاستجابة لبعض المتطلبات كربط التعليم بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد وتشجيع البحث العلمي ليلائم القطاع الاجتماعي والاجتماعي والاستجابة للطلب العاجل المتعلق بالتزايد الديمغرافي والتطور المستمر والمتسارع للتكنولوجيا، ساهم بشكل كبير في التطور الذي عرفته الجامعة المغربية وفي تزايد استقطابها للطلبة داخل وخارج الوطن، بالإضافة إلى الإصلاح الجامعي الذي تميز ببلورة مجموعة من المخططات والمشاريع التي لعبت دورا محوريا في السعي إلى الرفع من قيمة الجامعة المغربية من جهة، ومن جهة أخرى الرفع من العدد الملتحقين

بالمدرجات في إطار تحقيق العدالة الاجتماعية التعليمية، بالرغم من استمرار بعض المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود باعتماد مبدأ الإنتقاء ككليات الطب، فما دور التعليم الجامعي الخاص في هذا التطور؟

2-4 - التعليم العالي الخاص: شريك استراتيجي لسوق الشغل الوطنية والدولية

عادة ما يرتبط التعليم الخاص بالجودة والفاعلية فأصبحت بذلك الجودة في التعليم "علامة تجارية" حصرا للقطاع الخاص في جميع أسلاكه التعليمية بل وحتى في شتى الميادين الصناعية والتجارية والصحة...إلخ، فعلى غرار التعليم الأساسي الخاص يحظى التعليم الجامعي الخاص باهتمام كبير بالرغم من أن ظهور هذا النوع من التعليم حديث بالمغرب مقارنة مع دول عربية وإقليمية، حيث تأخرت الدولة في السماح أو منح الترخيص لإقامة مؤسسات جامعية، إلى حدود سنة 2016 بعد صدور المرسوم الوزاري المتعلق بهذا الشأن، الصادر في الجريدة الرسمية عدد 6507-8 محرم 1438 الموافق لـ 10 أكتوبر 2016، ويتعلق الأمر بخمس مؤسسات جامعية هي الجامعة الخاصة لمراكش تانسيفت الحوز، وجامعة محمد السادس لعلوم الصحة، وجامعة الزهراوي الدولية لعلوم الصحة، والجامعة الدولية للدار البيضاء، والجامعة الدولية الخاصة لأكادير، والمدرسة العليا للهندسة المعمارية للدار البيضاء، ومدرسة إدارة الأعمال، والمدرسة المركزية للدار البيضاء.

وقد ساهمت مجموعة من العوامل في ظهور هذه المؤسسات وفي تزايد عدد الطلبة المسجلين بها منها بسب الإقرار بمعادلة الشهادات، وإقرار النصوص المتعلقة بالمؤسسات الخاصة وبشهاداتها وبمأسسة المقاربة التشاركية بين الدولة والفاعلين السوسيو-اقتصاديين في إطار شراكة عام-خاص، وعلى ضوء هذه التدابير القانونية ارتفع أعداد الطلبة المسجلين في المؤسسات القائمة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص من 1047 إلى 6030 طالبا، أي أن متوسط التقدم بلغ 79%، وتطور أعداد الطلبة بالتعليم العالي الخاص بحوالي 10% ما بين 2013 و2017 كما يوضح الشكل التالي:

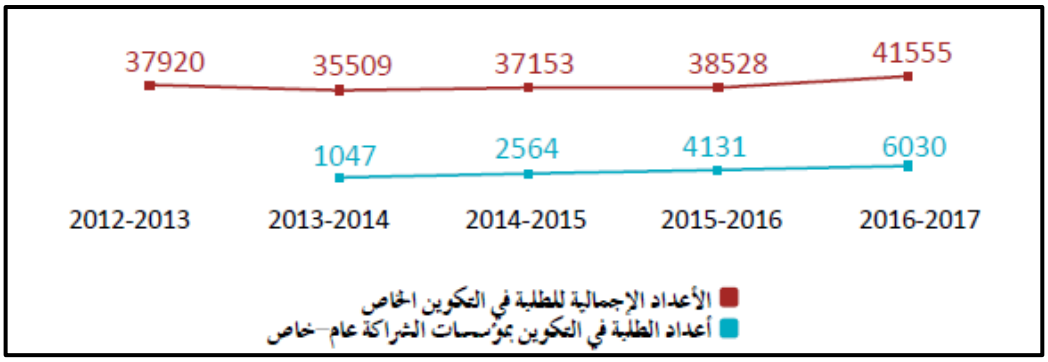

الشكل رقم 4: تطور أعداد طلبة التعليم العالي الخاص

المصدر: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي 2018

يظهر من الشكل أعلاه أن الترخيص للتعليم العالي الجامعي وما واكبه من إجراءات وتدابير وتحفيزات ساهم في تزايد أعداد الطلبة المسجلين في الجامعات والكليات الخاصة ما بين سنة 2012 و2017 حيث انتقل عددهم بالنسبة للتكوين الخاص من 37920 طالبا إلى 41555 طالبا، أما بالنسبة للطلبة المسجلين في مؤسسات الشراكة بين القطاع العام والخاص فقد انتقل من 1047 طالبا إلى 6030 طالبا خلال نفس الفترة، هذا التزايد ارتبط بالنتائج المحصل عليها وبجودة التكوين بهذه المؤسسات، فباتت تستقطب أعدادا كبيرة من الطلبة، وأصبحت اليوم شريكا حقيقا للجامعة المغربية بل منافسا قويا، خاصة

فيما يتعلق بالجودة والبحث العلمي ونوعيته وقيمته، وبالتالي في الحصول على شواهد التقدير من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت تهيمن على سوق الشغل خاصة في القطاع الخاص، حيث ترتبط بعض هذه المؤسسات الجامعية ومؤسسات القطاع الخاص الصناعية والتجارية بعقود شراكة، ما يمكن الطلبة من الاستفادة من فترات التداريب والاحتكاك بسوق الشغل.

وتجدر الإشارة إلى أن توزيع طلبة القطاع الخاص يتفاوت حسب الجهات التي تتركز بها مؤسسات التعليم العالي الخاص، حيث تستأثر جهة الدار البيضاء سطات بسنة 37.9% وجهة الرباط سلا القنيطرة بنسبة 31.4% وجهة مراكش آسفي بنسبة 13.5% فيما 23.8% المتبقية موزعة على باقي جهات المملكة، يعزى هذا التفاوت إلى اختلاف عدد المؤسسات بكل جهة وإلى نوعية التكوينات التي توفرها، حيث أن 61% من طلبة المسجلين في شعب التجارة والتسيير، و32% مسجلين في شعب العلوم والتكنولوجيا ونسبة 8% مسجلين في علوم صحة، وطبعا هذه النسب تتفاوت حسب وضعية المؤسسة.

3 – مظاهر أزمة قطاع التعليم بالمغرب: تحديات بنيوية

إن الحديث عن المدرسة المغربية بشكل عام يحيلنا إلى ما عرَفته من تطورات وتغييرات نالت مِن موقف المجتمع المغربي صغيرً أو كبيرًا، ومن المسؤولين التربويين والسياسيين، ما تستحقه من ردود أفعال، لكنها في مجملها ترمي إلى عدم الرضا بما تنتجه من موارد بشرية ومن كفاءات، وثمَّة نقاش كبير حول التعليم المغربي والأزمات التي يتخبَّط فيها، والتي مازالت إلى يومنا هذا تحتل الصدارةَ في الحديث اليومي لرجال التربية والتعليم أنفسهم داخل المؤسسات التربوية، وفي كل المنابر الاجتماعية بمختلف مواقعها وتوجهاتها (أحمد عليلوش، 2016 موقع شبكة الألوكية). غير أن المقام هنا لا يتسع لتشخيص وتحديد حيثيات أزمة التعليم المغربي في شموليتها مع تحديد عواملها وأسباب انتكاسة المنظومة التربوية، بقدر ما سينصب اهتمامنا حول مظاهرها البنيوية والتي هي نتاج فشل السياسة التربوية والتعليمية العامة منذ الاستقلال إلى اليوم، من أمية وهدر مدرسي وضعف المستوى التعليمي ومحدودية التجهيزات والاكتظاظ وما يستتبعها من تفاوتات مجالية على صعيد توزيع البنية التحية المدرسية بين الجهات، وهي أزمات تنخر الجسد التعليمي المغربي ومعه المجتمع والاقتصاد اللذين يرتبط نجاحهما بوجود نظام تعليمي ناجح وفعال وقادر على إنتاج نخب محلية بكفايات وكفاءات عالية.

3-1- الأمية: ظاهرة اجتماعية بنيوية متفشية تعكس فشل المنظومة التربوية

تشكل الأمية السمة البارزة للمجتمع المغربي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فبالرغم من التحديث الذي عرفته المدرسة المغربية في عهد الحماية، إلا أن نسب الأمية ظلت مرتفعة وتكرس الفوارق الطبقية في الولوج إلى التعليم العصري آنذاك بين أبناء الأعيان والمعمرين والجالية اليهودية وعموم الطبقات الاجتماعية التي كان تعليمها تقليديا، ومع الاستقلال سعت الدولة من خلال المغربة والتأسيس لمدرسة وطنية إلى تعميم التعليم على كافة الفئات الاجتماعية للحد من الأمية، ومنذ ذلك التاريخ بدأت نسب الأمية في التراجع.

كانت نسبة الأمية سنة 1960 تتجاوز نسبة 87 % وبفضل المجهودات المبذولة تراجعت بنسبة كبيرة وصلت سنة 1982 إلى 65%، لكن بعد هذه الفترة ظلت مرتفعة وسرعة تراجعها بطيئة لأسباب سياسية وماكرو اقتصادية، فالأولى تتمثل في الأوضاع السياسية التي شهدها المغرب خلال عقدي السبعينيات والثمانيات وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية، حيث أنه في الوقت الذي كان على الدولة تسخير كل

إمكانياتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء مجتمع المعرفة، صرفت كل هذه المجهودات في ترتيب الأوضاع السياسية وبمقاربة أمنية صرفة، ومع بداية الثمانيات ساهمت سياسة التقويم الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي في تبنى سياسة التقشف وتخفيض الميزانية المخصصة للقطاعات الاجتماعية بما فيها التعليم، الأمر الذي أثر على مجهودات الدولة في محاربة الأمية والرفع من نسب التمدرس، وبعد تجاوز صدمة التقويم الهيكلي وبداية الألفية الثالثة سعت الدولة إلى تدارك التأخر الحاصل في محاربة الأمية فخصصت ميزانيات وسطرت برامج وطنية بإرادة سياسة فتراجعت نسبة الأمية سنة 2014 وبلغت نسبتها 32 % مع تسجيل تفاوتات واضحة بين الوسطين الحضري والقروي، وبين الجهات، وبين الجنسين.

كشفت نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، عن انخفاض معدل الأمية بنسبة 13% في الوسط القروي و6.8% في الوسط الحضري مقارنة مع سنة 2004، وفيما يخص توزيع عدد الأميين خلال سنة 2014 فنسبتهم في العالم القروي تقدر بـ 57% من إجمالي الأمية بالمغرب، مقابل 43% بالوسط الحضري. يعزى هذا الانخفاض إلى المجهودات التي بذلت في هذا الصدد على المستوى الوطني والجهوي والمحلي ومعززة بالإرادة السياسة لأعلى سلطة في البلاد، حيث أكدت الخطب الملكية منذ بداية الألفية على ضرورة محاربة الأمية في الوسطين الحضري والقروي، وتأكيدا لهذه الإرادة، كان العاهل المغربي هو الذي يشرف بنفسه على انطلاقة برامج محاربة الأمية، هذا من جهة ومن جهة ثانية، يعزى التفاوت بين الوسطين إلى عدة عوامل منها كون الأمية سمة مميزة للأرياف المغربية، ثم الانقطاع عن الدراسة أو عدم الالتحاق بها لفئات واسعة من سكان الريف، إلى جانب ضعف أو غياب البنية التحتية المدرسية خاصة في المغرب العميق، إلى جانب استفحال ظاهرة الزواج المبكر التي تكون سببا في الانقطاع عن الدراسة. كما نسجل تفاوتات كبيرة بين الجهات، حيث سجل أعلاها بجهة بني ملال خنيفرة (38.7%) ومراكش آسفي (38 %) وفاس مكناس (35.2 %) ودرعة تافيلالت (34 %)، وأضعفها بجهات العيون الساقية الحمراء (20.3%) والداخلة وادي الذهب (23.9%) والدار البيضاء سطات (26.4%)، والملاحظ أن بعض الجهات يفوق المعدل الوطني، ويعزى هذا التفاوت إلى تفاوت الكتلة السكانية بين الجهات. كما تتفاوت حسب الجنسين، حيث تفوق نسبة الأمية في صفوف النساء 42.1 % مقابل 22.2% في صفوف الذكور، ويعزى هذا التباين إلى الانقطاع المبكر للإناث عن المدرسة أو عدم التحاقهن في كثير من الأحيان، خاصة في العالم القروي.

3-2- الهدر المدرسي وضعف المستوى التعليمي للساكنة: سبل لعرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يظل الهدر المدرسي إحدى الخصائص البنيوية التي تطبع المنظومة التعليمية المغربية، وهو ظاهرة تعد من أكبر المعيقات التي تعرقل العملية التعلمية بجميع مراحلها، والتي تسببت في نزيف كبير للموارد البشرية، تتحكم فيه آليات اجتماعية وثقافية واقتصادية، وتشكل بالتالي إلى جانب ضعف المستوى التعليمي أبرز تحدي أمام تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية.

كشف التقرير الأخير للمجلس الأعلى للتعليم عن أرقام مهولة حول الهدر المدرسي بالمدرسة المغربية، حيث رصد ارتفاعا مهما في الانقطاع الدراسي، إذ بلغ 431876 تلميذا وتلميذة انقطعوا عن الدراسة، في الأسلاك التعليمية الثلاثة خلال سنتي 2017 و2018 أي بنسبة4.7 % من مجموع تلاميذ أسلاك التعليم الإجباري بالمغرب، وكشف التقرير أن غالبية الانقطاعات تحدث في السلك الأساسي بنسبة 78.3 % من مجموع التلاميذ المنقطعين، حيث يغادر المقاعد حوالي 338000 في السلكيين الابتدائي

والإعدادي، بالرغم من كونهما سلكي التمدرس الإجباري الذين يفترض فيهما المحافظة على الاستمرارية في الدراسة.

والجدير بالذكر أن الانقطاع يتفاوت بين الوسطين الحضري والقروي على مستوى سلكي التعليم الإجباري، حيث أظهر التحليل أن الانقطاع الدراسي في سلكي الابتدائي والثانوي التأهيلي، يمس الوسط القروي أكثر من الوسط الحضري، فبلغت نسبة الانقطاع الدراسي خلال 2018 في التعليم الابتدائي 8.4 % بالوسط القروي، مقابل 2.2 % بالوسط الحضري.

على الرغم من تراجع ظاهرة الهدر المدرسي مع توالي السنوات، إلا أنه ما زال يشكل آفة اجتماعية بنيوية (350.00 تلميذا في السنة)، ويتسبب إلى جانب ضعف المستوى التعليمي للساكنة -وعلاوة على انعكاساتهما الاجتماعية - في نسبة هدر تقدر بحوالي 10 % من الميزانية المرصودة لمنظمة التربية والتكوين (المجلس الأعلى للتربية، 2018، ص 62)، ويقدر هذا الهدر بحوالي 9 مليارات درهم سنويا والتي يمكن استثمارها في مجالات التنموية أخرى أكثر إنتاجية وتعود بالنفع الاقتصادي والاجتماعي على البلاد.

3-3- ضعف التجهيزات والاكتظاظ: إكراهات بنيوية مستفحلة

يعد ضعف التجهيزات والبنية التحتية المدرسية والجامعية أهم مظاهر أزمة المنظومة التربوية بالمغرب، وما ينتج عنها من اكتظاظ داخل المؤسسات التعليمية والجامعية خاصة ذات الاستقطاب المفتوح. وبالرغم من الأولوية التي أعطتها برامج ومخططات إصلاح المنظومة التربوية لتطوير البنية التحتية وتوسيعها وتوزيعها بشكل متكافئ بين مختلف الجهات، فإن تطورها يسير بوتيرة ضعيفة.

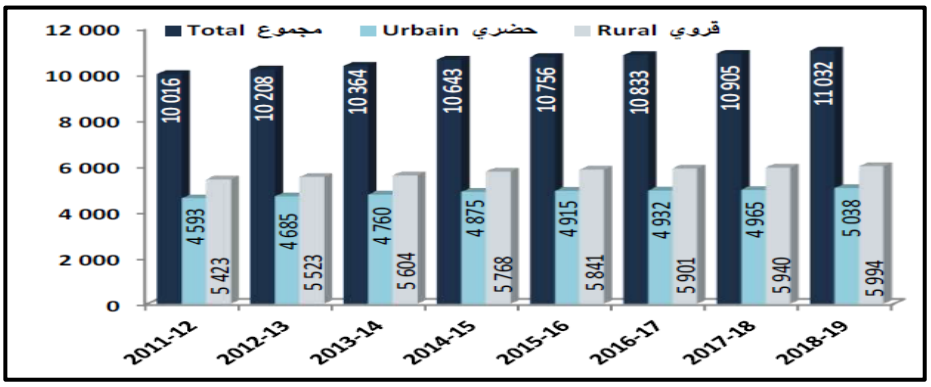

الشكل رقم 5: تطور عدد المؤسسات التعليمية حسب الوسط

المصدر: وزارة التربية الوطنية 2019

نسجل من خلال الشكل أن تطور عدد المؤسسات التعليمية بالمغرب ضعيف مقارنة مع النمو الديمغرافي وتزايد الطلب على التعليم، ما يعكس الضغط والاكتظاظ التي تسجله مختلف المدارس، حيث انتقل عدد المؤسسات من 10.016 مؤسسة تعليمية سنة 2012 إلى 11.032 مؤسسة سنة 2019 مع تسجيل تفاوت بين الوسطين الحضري (4593 مؤسسة سنة 2012 و5038 مؤسسة سنة 2019) والوسط القروي (5423 سنة 2012 و5994 سنة 2019). فضعف البنية التحتية وتفاقم ظاهرة الأقسام الدراسية المكتظة في المؤسسات وارتفاع ظاهرة تجميع عدة مستويات في قسم دراسي واحد لمدرس واحدة (التعليم الابتدائي خاصة في العالم القروي)، يشكل عائقا أمام التعلم والمردودية الدراسية ولا يسمح ببلوغ الهدف الأسمى وهو تعليم ذي جودة. وعلى غرار المؤسسات ذات التعليم الأساسي يعرف تطور المؤسسات الجامعية بطئا مقارنة مع بعض الدول العربية (المغرب 12 جامعة، الجزائر 50 جامعة، مصر 27 جامعة) وتعرف توزيعا متفاوتا،

حيث تتركز أغلب المؤسسات الجامعية في المدن الكبرى، هذا التطور الضعيف والتوزيع المتباين نتج عنه اكتظاظ المؤسسات الجامعية، فالاكتظاظ لا يعني توسيع التعليم العالي وكما يحد من الجودة. فما هي أهم برامج ومخططات الإصلاح التربوي بالمغرب؟ وما السبل الناجعة القادرة في تجويد المدرسة والجامعة المغربية التي من شأنها أن تلاءم النموذج التنموي الجديد؟

4- الإصلاح التربوي المغربي، و آفاق تجويد نظام التعليم

يقصد بمفهوم الإصلاح التربوي عملية إدخال تغييرات نوعية عميقة وهيكلية في بنية المنظومة التربوية، بعد القيام بإجراء التشخيص الموضوعي للأعطاب واستحضار للمشروع المجتمعي ولفلسفة التربية المعتمدة من جهة، ومن جهة أخرى مستجدات العلوم التربوية والتجارب الناجحة. وتجدر الإشارة أنه ينبغي التمييز بين الإصلاح التربوي والتجديد التربوي، الذي يعني القيام بتغييرات محدودة في بعض جوانب المنظومة بغية تحسين أدائها وجودتها، وبين التحديث التربوي الذي يعني إدماج آليات ووسائط التكنولوجيا التربوية بغية الارتقاء بجودة العملية التعلمية (عبد الله الخياري، 2018، ص 113)، وبالتالي فالإصلاح يتضمن التجديد والتحديث التربويين، لكنه يتجاوزهما إلى تغيير البنية برمتها، أما الغاية المتوخاة من أي إصلاح تربوي فهي إحداث تغيير وتطوير ايجابي وملموس في مدخلات المنظومة وفي سيرورتها وفي مخرجاته بما يخدم ارتقاء المنظومة الذي يقاس بمعايير الجودة المتعارف عليها دوليا.

مر الإصلاح التربوي بعدة مراحل منذ الاستقلال سنة 1956والتأسيس للمدرسة والجامعة المغربية والقطيعة مع التبعية لفرنسا إلى يومنا هذا، حيث تمت صياغة مجموعة من البرامج الإصلاحية التي سعت الدولة من خلالها إلى تطوير وتجويد المنظومة التربوية تماشيا واستجابة للتطورات المجتمعية ومواكبة التحولات العالمية. غير أن المجال لا يسمح بالتفصيل في جميع هذه البرامج والمخططات لذا سنركز على ذكر أهم هذه البرامج والتي أحدثت نقاشا عموميا قبل وبعد إقرارها.

4-1- الميثاق الوطني للتربية والتكوين: بعد التراجع الخطير التي عرفته المدرسة المغربية ودخولها في مرحلة أزمة نتيجة التراكمات وسوء التدبير والتسيير، ظهر نقاش بين مختلف مكونات المجتمع المغربي حول ما آلت إليه المنظومة التعليمية (فاعلين تربويين، أكاديميين، سياسيين، المجتمع المدني، الشركات الصناعية...)، انتهى –النقاش العمومي- بتشكيل "اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين" والتي عهد إليها إنتاج أول برنامج إصلاحي متماسك في تاريخ الإصلاح التربوي بالمغرب، دعي هذا المخطط بالميثاق الوطني للتربية والتكوين، بعد الخطاب الملكي في افتتاح الدورة الخريفية للسنة التشريعية الثالثة المتعلق بالتعليم بتاريخ 8 أكتوبر سنة 1999، وكان الهدف الأساسي من الميثاق هو النهوض بالتعليم وفق برامج وتدابير ودعامات تراعي معايير الجودة، وقد تضمن في قسمه الأول مجموعة من المبادئ الأساسية التي تضم المرتكزات الثابتة لنظام التربية والتكوين والغايات الكبرى المتوخاة منه، وحقوق وواجبات كل الشركاء والتعبئة الوطنية لإنجاح الإصلاح. أما في قسمه الثاني فيحتوي على ستة مجالات للتجديد موزعة على 19 دعامة، وهي نشر التعليم وربطه بالمحيط الاقتصادي، التنظيم البيداغوجي، الرفع من جودة التربية والتكوين، الموارد البشرية، التسيير والتدبير، الشراكة والتمويل.

4-2- المخطط الاستعجالي 2009-2012: جاء هذا المخطط بعد الفشل الذريع للميثاق الوطني للتربية والتكوين، ولزرع نفس جديد في مسلسل الإصلاح وبتمويل إضافي وبأجرة فعلية لدعامات الميثاق (وزارة التربية الوطنية، 2012، ص 37) وانسجاما مع التوجهات العامة التي حددها تقرير المجلس الأعلى

للتعليم سنة 2008، حدد البرنامج أربعة أهداف أساسية مثلت مجالات للتدخل ذات الأولية، منها التحقيق الفعلي لإلزامية التمدرس إلى غاية بلوغ سن 15 سنة، ثم تحفيز روح المبادرة والتفوق في المؤسسة الثانوية وفي الجامعة، بالإضافة إلى مواجهة الإشكاليات الأفقية للمنظومة التربوية وإيجاد الحلول الناجعة لها، إلى جانب توفير كافة الوسائل التي تكلف للبرنامج النجاح، وفق مقاربة تشاركية من خلال إشراك جميع الفاعلين في الإصلاح بما في ذلك الهياكل المسيرة للجامعات والأكاديميات والمؤسسات.

وعلى غرار الميثاق الوطني؛ مني المخطط الاستعجالي بالفشل الذريع، ومن المفارقات الغريبة أن غياب المقاربة التشاركية كانت من عوامل فشل هذا المخطط، حيث تم إقصاء وعدم إشراك الأطر التعليمية والفاعلين التربويين والفرقاء الاجتماعيين في صياغة المشروع، إلى جانب غياب أي دراسة ميدانية تشخيصية لواقع المدرسة والجامعة المغربية قبل تنزيل هذا البرنامج، كما أن ضعف الموارد البشرية وغياب الحكامة الإدارية والمحاسبة السياسية كان من أهم أسباب الفشل وهدر الموارد المالية التي خصصت له والتي بلغت 43 مليار درهم.

4-3- الرؤية الاستراتيجية 2015-2030: بعد الفشل البين للمخططات السابقة والديناميات التي عرفها المجتمع المغربي بعد الربيع العربي وإقرار الدستور الجديد لسنة 2011، وتفعيلا لمهام المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي طبقا للدستور والقانون المتعلق به الصادر بتاريخ 16 ماي 2014، وتفاعلا مع التحولات الدولية في ميادين حقوق الإنسان والتربية والتكوين، والمناهج والمعرفة والبحث العلمي، لكل هذه الأسباب وغيرها، جاء مخطط الرؤية الاستراتيجية لإصلاح المنظومة التربوية، وإخراجها من النفق المظلم. تهدف هذه الرؤية في جوهرها إلى إرساء مدرسة مغربية جديدة قوامها، الإنصاف وتكافؤ الفرص، والجودة للجميع والارتقاء بالفرد والمجتمع، وهي أسس وخيارات كبرى ناظمة للإصلاح كفيلة بتحقيق أهدافه، بمداخل نسقية وبرافعات للتغيير المستهدف، وتواكب التحديات والرهانات في مجال تجديد المنظومات التربوية.

وعلى خلاف الميثاق الوطني والمخطط الاستعجالي اللذين فشلا في تحقيق أهدافهما، من السابق لأوانه الحكم على نجاح أو فشل الرؤية الاستراتيجية، حيث لم تمضي إلا خمس سنوات على تنزيلها، غير أن الوضع الذي توجد عليه المدرسة والجامعة المغربية اليوم ينذر بعدم إمكانية تحقيقها لأهدافها الإصلاحية، بدليل الارتجال الذي يبديه القيمون على قطاع التربية في تنزيل مقتضيات هذا الإصلاح وبطء إنجاز المشاريع.

سعى هذا الإصلاح التربوي إلى تجويد المدرسة المغربية، وجعلها تساهم في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإخراجها من صورتها النمطية كقطاع اجتماعي غير منتج. فالتعليم يعتبر دعامة أساسية للتنمية البشرية ومكون ضروري في التنمية، التي تهدف إلى توسيع الخيارات المتاحة للمواطنين، ولتجويد النظام التعليمي المغربي نقترح أن تعمل الدولة على إعادة هندسة قطاع التعليم في جميع أسلاكه (المنظومة التربوية) وتعمل على تنويع العرض التربوي، وأن يكون تدخلها أساسيا في التعليم، خاصة الخصوصي الذي بات مجرد سوق استثمارية. بالإضافة إلى توحيد المنهاج الدراسية من التعليم الأولي إلى الجامعي والابتعاد عن ازدواجية المناهج التربوية التي تكرس الفوارق وعدم التكافؤ بين مختلف مكونات المجتمع، إلى جانب ضرورة القيام بدراسات تشخيصية لواقع المدرسة المغربية قبل تنويل أي مخطط إصلاحي.

خاتمة

عرفت المنظومة التعليمية المغربية تطورا كبيرا على مستوى أعداد التلاميذ والطلبة الملتحقين بالمدارس والجامعات، وعلى مستوى البنية التحتية، حيث تطور عدد المؤسسات التعليمية والجامعية. غير أن هذا التطور الكمي لم ينعكس على الكيفي، إذ ظلت الجودة هدفا منشودا مازال لم يتحقق بعد، يزيد من ذلك التحديات التي تواجهها وهي مشاكل بنيوية تعرقل تطور المجتمع، كالأمية والهدر المدرسي والاكتظاظ.

لكل التحديات وبهدف الرفع من جودة المنظومة التعلمية؛ دأبت الدولة المغربية على تبني الإصلاح التربوي منذ تأسيس المدرسية والجامعة المغربية، كان الهدف منه بالأساس تعميم التعليم والرفع من جودته، وجعل التعليم يساهم في مسلسل التنمية الشاملة للبلاد.

وإجابة عن الفرضيات التي انطلقنا منها، فصحيح أن المدرسة المغربية تعاني من عدة إكراهات وتحديات، مرتبطة بضعف البنية التحتية، وارتفاع ظاهرة الهدر والانقطاع الدراسي والاكتظاظ في المؤسسات المدرسية والجامعية، ما جعل مساهمتها في المنظومة والدورة الاقتصادية والاجتماع للبلاد تبقى محدودة، الأمر الذي دفع بالجهات الوصية بقطاع التعليم إلى إصلاحه، هذا الإصلاح مر بعدة مراحل، تميزت كل مرحلة بابتكار استراتيجيات جديدة دون أي تشخيص مسبق لواقع المدرسة والجامعة المغربية ما يؤدي إلى فشل أي إصلاح.

المراجع

1. أحمد عليلوش، (2016): *حول أزمة التعليم بالمغرب، وجهة نظر ممارس تربوي*، موقع شبكة الألوكية، المغرب.
2. التعليم العالي بالمغرب، (2018)، *فعالية ونجاعة وتحديات النظام الجامعي ذي الولوج المفتوح*، التقرير القطاعي، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، المغرب.
3. تقرير التنمية البشرية، (2017)، *التفاوتات السوسيو-مجالية والتنمية البشرية مساهمة في الحوار حول النموذج التنموي بالمغرب*، المرصد الوطني للتنمية البشرية، خلاصة تركيبية، المغرب.
4. التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2018، المغرب.
5. التقرير القطاعي، (2018)، *التعليم العالي بالمغرب، فعالية ونجاعة وتحديات النظام الجامعي ذي الولوج المفتوح*، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، المغرب.
6. تقرير حول منظومة محو الأمية بالمغرب، المناظر الوطنية حول محاربة الأمية، (2017)، المغرب.
7. جميل الحمداوي، (2017)، *التعليم المغربي بين الأزمة والإصلاح*، ط1، المغرب.
8. عبد العالي كعواشي، (2014)، *التعليم العالي بالمغرب: عدم تحسن النوعية رغم الإصلاحات: قضايا النوعية في التعليم العالي في البلدان العربية*، الهيئة للبنانية للعلوم التربوية، المغرب.
9. عبد الله الخياري، (2018)، *الإصلاحات التعلمية في المغرب: قراءة في كتاب "هوامش على دفتر إصلاح التعليم"* مجلة التدريس، العدد 9-10، كلية علوم التربية، الرباط، المغرب.
10. القانون الصادر سنة 2000 والمنظم للتعليم العالي، المغرب.
11. القانون رقم 86.12 بتاريخ 24 دجنبر 2014، المتعلق بعقود الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، أنظر أيضا المرسوم رقم 2.15.183 بتاريخ 24 يوليوز 2015، المحدد للائحة الجامعات والمؤسسات الخاضعة للشراكة المذكورة مع الدولة مجال التعليم والتكوين والبحث العلمي، كما تم تتميمه وتغييره، المغرب.
12. مرسوم رقم 2.09.717 بتاريخ 17 مارس 2010، لتطبيق المادتين 51 و52 من القانون 01.00، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5828، المغرب.
13. مرسوم رقم 2.14.665 بتاريخ 10 نونبر 2014 لتطبيق المادتين 53 و54 من القانون 01.00، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 3615، المغرب.

14. مرسوم رقم 2.16.692 صادر في 26 ذي الحجة 1437 الموافق لـ 28 سبتمبر 2016 القاضي بتغير المرسوم رقم 2.10.364 الصادر في 16 من ذي القعدة 13431 الموافق لـ 25 أكتوبر 2010 بتطبيق أحكام المادة 41 من القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي في شأن الترخيص بتسمية "كلية خاصة" أو "جامعة خاصة"، المغرب.
15. الموقع الرسمي لوزارة التربية الوطنية، (2020)، *بوابة الإحصائيات - قطاع التعليم المدرسي- قطاع التعليم العالي*، المغرب.
16. وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي (قسم الاتصال)، بدون تاريخ، التقرير التركيبي للبرنامج الاستعجالي 2009-2012، المغرب.